ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

الانفاق الحكومي على قطاع التعليم وأثره على المؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة متمثلا بعدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني في العراق للمدة ٢٠١٠ -٢٠٢٠

م.د عبدالله محمد رشيد الرملي
م.م مصطفى ابراهيم عبدالله
م.م صباح احمد اسماعيل
جامعه سامراء, كلية الادارة والاقتصاد, قسم الاقتصاد

الملخص

يهدف البحث الى قياس أثر الانفاق الحكومي على التعليم في المؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) .وانطلق من فرضية مفادها ان زيادة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم سيؤثر بشكل ايجابي في المؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق ، وتم التوصل الى ان الانفاق الحكومي على التعليم في العراق استمر بالتزايد إلا ان الحكومة العراقية خصصت نسبة متدنية لقطاع التعليم في موازنتها العامة اسوه بباقي القطاعات، إذ لم تتجاوز نسبة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (١٣.٧٠٪) إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، كما اظهرت نتائج التحليل وجود عجز وتدهور في البنى التحتية لقطاع التعليم من حيث الابنية المدرسية والجامعية والمستلزمات، فضلاً عن غياب تشجيع روح المبادرة والابداع لتطوير قطاع التعليم واستدامته أما الدراسة القياسية فتوصلت الى ان هناك تكاملاً مشتركاً وعلاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغير المستقل الانفاق الحكومي على التعليم **(X)** والمتغير التابع عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني، كما اظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة واختتم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها : توجيه الانفاق الحكومي بالشكل الصحيح والاستخدام الأمثل في كافة المجالات والاسراع في عملية الاصلاحات لمعالجة كافة الاختلالات واعتماد الاساليب والتقنيات الحديثة في الادارة وتقويم الاداء ومكافحة الفساد الاداري والمالي، مع ضرورة الاهتمام بزيادة الانفاق على البحث العلمي، ووضع نظام يوفر الاساس لانطلاق الفرد العراقي وتنميه قدراته الابداعية وفق معايير ضمان الجودة الشاملة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويجعله منافساً للمجتمع العالمي القائم على اقتصاديات المعرفة. **الكلمات المفتاحية : الانفاق الحكومي على قطاع التعليم, عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني.**

المقدمة:

شهد العالم المعاصر توسعاً كبيراً في قطاع التعليم تبعه تزايداً هائلاً في النفقات الحكومية التعليمية، وازدادت ضخامة نسبتها من الموازنة العامة للدولة وخاصة في العقدين الاخيرين من القرن الحالي، مما حمّلت كاهل الدولة والافراد اعباءً ضخمة ومتزايدة، إذ يُعَد التعليم من أكبر الصناعات وأكبر مستهلك للإيرادات العامة للدولة نتيجة الاستثمارات العديدة، فالدولة غير القادرة على زيادة معرفة افرادها وتنمية مهاراتهم وقدرتهم فأنها لا تستطيع بأي حال من الاحوال ان تنمي اي شيء أخر، إذ يُعَد النظام التعليمي العراقي الرسمي هو المحرك الاساسي والرئيسي للتنمية الشاملة في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية من خلال دوره الكبير وتأثيره على العنصر البشري وخلق طاقات إنتاجية وملاكات كفوءة بشكل يؤثر في النشاط الاقتصادي وبشتى القطاعات واعتباره الأداة الرئيسة للنهوض بالواقع والمستقبل .تميز التعليم في العراق بالتطور السريع، إذ كان يمتلك نظاماً تعليمياً يُعَد من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة حسب تقارير منظمة اليونسكو، واستطاعت الحكومة العراقية ان ذاك القضاء على الأمية تماماً من خلال حملات محو الأمية وكانت نسبة القادرين على القراءة والكتابة عاليه جداً، غير أن التعليم في العراق بعد عام (٢٠٠٤) عانى كثيراً بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي رغم زيادة نسب الانفاق على التعليم،

إذ ان الانفاق على التعليم أدى الى مشاكل عديدة وكان عائقاً امام التنمية، أذ كان نتيجة هذا الانفاق هو زيادة الكم على حساب النوع والذي أحدث هدر في الموارد وزاد من معدلات البطالة والفقر، فضلاً عن زيادة التفاوت في توزيع الدخول، وزيادة الاضطراب الامني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ترافقه تحديات تحقيق عملية التنمية المستدامة في العراق .

أهمية البحث:

تتجلى أَهمية البحث باعتبار ان الانفاق الحكومي على التعليم مطلب رئيسي لدعم قطاع التعليم والنهوض بواقعه لزيادة الاستثمار في راس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة، باعتبار التعليم المكون الاساسي لثروة الأمم وان الفرد هو المحرك الرئيسي الذي يقوم بعملية تراكم رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية وادارتها واستغلالها بأمثليه لرفع المستوى المعاشي للأفراد وزيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي والوصول الى رفاه المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة خلال مدة الدراسة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ما يعانيه العراق من تحديات ومعوقات كبيرة تقف امام التعليم كتدهور الخدمات التعليمية وعدم الاستقرار السياسي والامني واستهداف العقول العلمية وزيادة هجرتهم، فضلاً عن سوء الادارة وانعدام الخطط الاستراتيجية لبناء وتطوير التعليم وعدم انسجام مخرجات التعليم مع سوق العمل، فضلاً عن ضعف الطاقة الاستيعابية والاستثمارية لتزيد من اعداد العاطلين عن العمل (ارتفاع معدل البطالة) خاصة من فئة خريجي الجامعات على الرغم من تزايد الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) على قطاع التعليم إلا انه لم يصل الى هدفه لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مع انخفاض نسبة مساهمة الانفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق وتدني أغلب مؤشرات التنمية المستدامة .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم سيؤثر بشكل ايجابي في المؤشر الاجتماعي التنمية المستدامة في العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس أثر الانفاق الحكومي على التعليم في المؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) .

منهج البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث واثبات الفرضية استخدم اسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لبيان الاطار النظري لكل من الانفاق الحكومي على قطاع التعليم والمؤشر الاجتماعي التنمية المستدامة، والاسلوب الكمي القياسي لقياس اثر الانفاق الحكومي في قطاع التعليم في المؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة.

حدود البحث:

الحدود المكانية للدراسة هي العراق، اما بالنسبة للحدود الزمانية فشملت المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) .

هيكلية البحث:

لغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته قسم البحث على ثلاث مطالب إذ تناول المطلب الأول (الاطار النظري للأنفاق الحكومي على قطاع التعليم والمؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة, في حين تناول المطلب الثاني تحليل واقع الانفاق الحكومي والانفاق على قطاع التعليم والمؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق , ما المطلب الثالث فقد تناول الجانب الاحصائي.

المطلب الأول الاطار النظري لمفهوم الانفاق الحكومي على قطاع التعليم والمؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة(عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني)

اولا: الاطار النظري للأنفاق الحكومي على قطاع التعليم.

١- **مفهوم الانفاق الحكومي** يُعَرف الانفاق الحكومي بتفسير المفكرين الاقتصاديين بأنه " مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة من شخص عام بقصد اشباع حاجة عامه وتحقيق النفع العام " **(فوزي، ٢٠٠٩ : ٤١)**, ويعرفه اخرون " بأنه مبلغ من المال تنفقة هيئة أو

مؤسسة عامه بغرض اشباع حاجات عامه " وكما يعرف على انه " مجموعة من المصروفات النقدية التي تقوم الدولة بأنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف تحقيق النفع العام وإشباع حاجات معينة للمجتمع "**(عناني، ٢٠٠٣ : ١٥٩)**.

٢- **مفهوم التعليم وأهميته** :تعددت الآراء واختلفت في إعطاء تعريف ومفهوم محدد للتعليم؛ بسبب تعقد العملية التعليمية وتطورها وتغيرها فضلاً عن تنوع وتقاطع ميادين المهتمين بها واختلاف توجهاتهم وافكارهم، إذ يمكن بيان مفهوم التعليم بأنه عملية مقصودة تعنى بالعنصر البشري تتم عن طريق مؤسسات انشأت خصيصاً بهدف تزويد القوى العاملة بالمهارات والقدرات والامكانيات اللازمة لجعل إسهامها في الانشطة الاقتصادية أكثر جدوى وفاعلية فضلاً عن تلبية احتياجات التنمية الشاملة من مهارات مختلفة وعديدة لتكوين قاعدة اساسية تبنى عليها عملية تنمية القوى البشرية التي تسهم في تطور وزيادة رفاه المجتمع ، كما يعرف التعليم بأنه " العملية المنظّمة التي يُمارسها المُعلّم لنقل ما في ذهنه من معلومات ومعارف وايصالها إلى الطلبة المتعلّميين بشكلٍ مباشر كونه يرى أنّهم بحاجة إليها ضمن عمليّة منظمّة تنتج عن تلك الممارسة " وهي ما تعرف بـ(التعليم)، ويُعرّف التعليم بأنّه " عملية تغيير وتعديل في السلوك الثابت نسبياً والناتج عن التدريب؛ إذ يحصل المتعلمون على معلومات أو مهارات من شأنها تغيير سلوكهم أو تعديله للأفضل "، وقد عرّفه البعض بأنه " عبارة عن نشاط الهدف منه تحقيق التعلّم ويمارس بطريقة تَحترم النمو العقلي للطلاب وقدرتهم على الحُكم المستقل وبهدف المعرفة والفهم " ويمكن ان يعرف التعليم بأنه " كل ما يكسبه الفرد من حقائق ومعلومات ومعرفه عبر الزمن من خلال الوسائل المتعددة والمخلفة المتاحة للتعلم . (التميمي, ٢٠٠٦ : ١٩)

٣- **تعليم الاستدامة ومؤشرات قياس التعليم:** لم تكن علاقة التعليم بالتنمية حديثة فقد تناول **(ادم سميث)** أهمية التعليم في **(ثروة الأمم)**، وإن الدعوات المتلاحقة لتحقيق التنمية المنشودة لم يقدر لها تحقيق تطلعات أغلب بلدان العالم، مما دفعت الاقتصاديين إلى الاهتمام والبحث في المعرفة لإيجاد نموذج شامل ومتقدم لتنمية حقيقية ومتكاملة ومستدامة، فقد نظمت هيئة الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً رفيع المستوى في البرازيل **(ريو دي جانيرو)** عام **(٢٠١٢)** بمبادرة أممية جاءت بعنوان " **الشراكة في الاستدامة في التعليم العالي العالمي**"، وقد أعلن عن وثيقة التزام مؤسسات التعليم العالي بممارسات الاستدامة، مع مطالبة قادة تلك المؤسسات بالتوقيع عليها وحشد التأييد والدعم السياسي الكافي، نتيجة اهمية التعليم العالي واسهامه بشكل جوهري في تأسيس مجتمعات الاستدامة، كما انبثقت من المؤتمر توصيات جاء في مقدمتها تبني تعليم التنمية المستدامة أو تعليم الاستدامة مع التأكيد على أن يكون ذلك التعليم جزءاً من المقررات الرئيسية في كل التخصصات العلمية والأدبية، مما يعين الخريجين على امتلاك وتطوير مهاراتهم لتفعيل الأستدامة في بيئة العمل لتحسين استخدام الموارد المتاحة بما يحقق الصالح العام للمجتمع ويصون البيئة ويحافظ عليها، فضلاً عن التشديد على أهمية الاضطلاع بدور أكبر في مجال أبحاث الاستدامة والسعي نحو حضرنة المدن الجامعية ودعم جهود الاستدامة في المجتمعات التي تعيش فيها والانخراط والمشاركة في المعلومات والنتائج التي نحصل عليها ضمن شبكات العمل الدولي .عرفت منظمة اليونسكو **(تعليم الاستدامة)** بأنه " اكتساب وممارسة المعرفة والقيم والمهارات التي تحقق توازنا بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية ومراعاة النمو والتقدم للفرد والمجتمع في الحياة " كما تعرفه بأنه " عملية تعلم كيفية إتخاذ قرارات تأخذ بعين الاعتبار المستقبل البعيد للاقتصاد والبيئة والعدالة بين كافة المجتمعات " مع تأكيدها على إحداث توازن بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية وضرورة مراعاة التقاليد الثقافية وتفعيل الأبعاد وتحقيق النفع للأجيال الحاضرة والمستقبلية . (غنيم وأبو زنط، ٢٠١٠ : ٢٣-٢٥)،

ثانيا: مفهوم المؤشر الاجتماعي للتنية المستدامة .

١- **مفهوم الاستدامة:** تعني الاستدامة في المفهوم التنموي طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الاخرى وللتعبير عن تكَون وتطور العلاقات والنظم الديناميكية، وان ما تحتاجه التنمية فعلياً للحفاظ على المكاسب هو رسم السياسات وديمومة المشاريع ومتابعة تنفيذها، كما تُعَد التنمية المستدامة من المفاهيم الشاملة والتي ينظر إليها الاقتصاديون من زوايا عديدة؛ مما يصعب وضع تعريف محدد وشامل يتفق عليه الاقتصاديون جميعاً، فأستخدم في الدراسات العربية المتخصصة مصطلحان مترادفان هما **(التنمية المستدامة، التنمية المستديمة)** وبدأ مفهوم الاستدامة بأزدياد الاهتمام بالبيئة وعلاقتها بالتنمية وزيادة المعارف وتراكم الخبرات الدولية؛ نتيجة تتبع تاريخ التنمية وتطورها المستمر وما خلفته من تداعيات وتدهور نتيجة لتسخير وبذل كل الجهود لتسريع النمو وزيادته، فبدأ التفكير في مفاهيم جديدة لتحقيق استمرارية التنمية ومواصلة سيرها ومنع تدهورها أو الحفاظ على مستوى التنمية الذي حققته فعلياً . **(ناجي، ٢٠١٣ : ١٤٧)**،

٢- **المؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة** : تتكون من المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة وهي :

أ- **العدالة الاجتماعية** : تُعَد العدالة من أهم القضايا الاجتماعية وتعكس نوعية الحياة والمشاركة العامة والمساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص للحصول على العمل والخدمات العامة واتخاذ القرارات، أي الحد من تفاوت الدخل، وتحقيق العدالة ما بين الأجيال، إذ تساهم العدالة والمساواة الاجتماعية في التقييم والمقارنة داخل البلد نفسه وبين البلدان المختلفة ويمكن قياسها من خلال اعتماد المؤشرين الرئيسيين للتنمية المستدامة وهما : **(UNDP, 2001 : 6)**

- الفقر : نسبة معيشة السكان تحت خط الفقر .
- المساواة: معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل .

ب- **البطالة** : أصبحت ظاهرة البطالة تشكل هاجساً لمختلف المجتمعات، إذ يتفاوت حجمها من بلد الى آخر، وتعني كل إنسان قادر على العمل وراغب به ولا تتوفر له فرصة العمل ولا يملك رأس مال يقع في دائرة القوى المنتجة أي بسن العمل **(١٥-٦٠)** سنة، وباتت البطالة من أخطر المشاكل التي تعاني منها البلدان المتقدمة والنامية؛ لكونها تمثل هدراً لعنصر أساسي ورئيسي **(عنصر الشباب)**

ت- **الفقر** : يعُدَ الفقر أكثر من مجرد الافتقار للدخل والموارد ضماناً لمصدر عيش مستدام، إنما يشمل الجوع وسوء التغذية وضآلة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والتمييز والاستبعاد من المجتمع، فضلاً عن ترك آفات اجتماعية واقتصادية وبيئية، أي عدم قدرة الافراد على العيش بمستوى لائق بكرامة الإنسان **(خضير، ٢٠١٢ : ٢٥٤)**، ومما سبق يمكن بيان العلاقة العكسية بين الفقر والتنمية المستدامة أي ارتباط بين متضادين، فينحسر الفقر عند بلوغ التنمية المستدامة أعلى مستوياتها، ولأهميته الكبرى جاء ضمن أهداف التنمية بإعلان الألفية الثالثة الصادر عن الأمم المتحدة للقضاء على الفقر المدقع والجوع بجميع أشكاله وفي كل العالم **(أبو أصبع، ٢٠٠٩ : ٣٥-٣٦)**

ث- **التعليم** : يُعَد التعليم أهم الموارد التي تحقق النجاح للإنسان بمختلف مسارات الحياة، وإن التقدم والتطور التكنولوجي والاقتصادي ما هو إلّا نتاج العلم، إذ إن هناك ارتباطاً حسابياً مباشراً ووثيقاً بين مستوى التعليم ومدى التقدم الاجتماعي والاقتصادي لبلد ما، واستطاعت بلدان عدة تحقيق نجاحٍ واضحٍ في التعليم وتدريب مواطنيها على الحداثة والتطوير المستمر وضمان توفير المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية، أي إن التعليم هو عملية مستمرة طوال العمر ومطلب أساسي ومحرك أعظم لتحقيق التنمية المستدامة، وركزت عليه كل فصول وثيقة **(الأجندة ٢١)** وتمحور حول أهداف عدة منها توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب والتوعية العامة **(الحسيني، ٢٠٠٨ : ٧٩-٨١)**.

ج- **السكن** : يحتل المسكن الملائم أهمية كبرى للإنسان والمجتمع، فهو الملاذ الآمن لتمتع الإنسان بالخصوصية والانتماء، وتحقيق احتياجاته، ومكان العيش بسكينة ورخاء، ويُعَد المسكن واحداً من أهم المكونات الاستراتيجية الوطنية لأي بلد لتحقيق الاستقرار وأداء دور الإنسان في المجتمع، إذ إن توفير المسكن الآمن والمناسب واللائق من احتياجات التنمية المستدامة، وتقاس عادة بمؤشر واحد هو (نسبة مساحات السقوف بالأبنية لكل شخص) .

ح- **الأمن** : يوفر الأمن الطمأنينة والأستقرار لحياة الانسان وسعادته، وتتعلق التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم ونبذ الحروب والعنف والتفرقة، إذ إن نشر ثقافة وقيم الأمن والسلام والتسامح والاعتدال تحقق رفاهية العيش للإنسان، وإن على البلدان بناء نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية تمارس سلطاتها وتحترم حقوق الإنسان، وأنظمة اجتماعية واقتصادية وبيئية لتطوير التنمية المستدامة، إذ ركزت المجتمعات عالمياً على الأمن الاجتماعي وخاصة **(الأجندة ٢١)** ببنود عدة منها الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات.. وغيرها، ويعتمد لقياسها مؤشراً رئيسياً هو (عدد الجرائم لكل ١٠٠ ألف شخص من سكان البلد) . **(محمود وآخرون، ٢٠١٢ : ٢٣٥)**.

خ- **السكان** : يتزايد سكان العالم بصورة كبيرة وبشكل مخيف مما يترك آثاراً إيجابية وسلبية، فبمجرد زيادة معدل النمو السكاني يعني زيادة استهلاك الموارد الطبيعية والتصنيع العشوائي والإنتاج والنمو الاقتصادي غير المستدام، مما ينعكس ويسبب ضغوطات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، وتقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة، فتوجهت السياسات الاقتصادية في بلدان عديدة نحو الوفاء باحتياجات السكان الأساسية وملاءمة تلك الزيادات مع الرفاهية البشرية في الوقت الحاضر وللأجيال المستقبلية، وتقاس باستخدام المؤشر الرئيسي (معدل النمو السكاني) . (الحسيني، ٢٠٠٨ : ٧٩-٨١).

المطلب الثاني واقع الانفاق الحكومي على قطاع التعليم في العراق والمؤشر الاجتماعي في العراق.

اولا: واقع الانفاق الحكومي على قطاع التعليم. يُعَد العراق من البلدان الرائدة في مجال الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق زيادة الأنفاق على التعليم وجعل التعليم مجانياً وخلق الرغبة في المعرفة والتعلم والقضاء على الامية، إذ يساهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى

إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية تحقق الزيادة في النمو والتطور لأي بلد، فأولت الحكومة العراقية الاهتمام الكبير لقطاع التعليم من خلال تنامي الأنفاق على التعليم وتطوره وتوسع هذا القطاع بمختلف مراحله وأنواعه، فضلاً عن رفده في الحاجات الأساسية فهو من يحول الأميين إلى أفراد متعلمين يساهمون في عملية التنمية والإنتاج بكفاءة عالية، كما تحفز الأفراد وتنمي مواهبهم وقدراتهم بمختلف الوسائل وزيادة قدرتهم على الابتكار والإبداع وجعلهم أكثر استعدادا لتقبل التغيير لدفع عجلة النمو وتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه والتنمية الشاملة والمستدامة، إلا انها خصصت نسبة متدنية لقطاع التعليم في الموازنة العامة اسوه بباقي القطاعات على الرغم من أهميته الكبرى باعتباره المصدر الحقيقي والاساسي لتوفير احتياجات أي قطاع آخر ولاستمراره ونموه، ومن خلال الجدول (١) يتبين لنا تطور مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم إذ بلغ (٩٣٠٠٥٣٩) مليون دينار, وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (٤٠.٥٣٪) عام ٢٠١١ وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي بلغ (١١.٨١٪) لينخفض بعدها نسبة المساهمة في الانفاق الحكومي لتصبح ٨.١١٪ من الانفاق الحكومي بعدها إذ ارتفع عام (٢٠١٤) ليبلغ (٩٦٨٣١٢٧) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (٠.٨٩٪)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي بلغت (٨.٦٣٪)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (٣.٦٣٪) مقارنة بـ(٩٥٩٧٥٧٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (١٢.٥١٪)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي بلغ (٨.٠٦٪)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٣.٥١٪) عام (٢٠١٣)، ثم ليعاود الانفاق الحكومي على التعليم بالانخفاض مرة أخرى عام (٢٠١٥) إذ بلغ (٨٩٨٨٢٠١) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (٧.١٨-%)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي بلغ (١٢.٧٦٪)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٤.٥٠٪)، إلا انه عاود الارتفاع في الاعوام اللاحقة حتى وصل الى أعلى قيمة له خلال المدة إذ بلغ (١٢٤٢٤٧٩٠) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (٤.٧٨٪) في العام (٢٠١٩) ليعود بعدها للانخفاض عام ٢٠٢٠ وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (١٨٪)عام ٢٠٢٠.**الجدول (١) الانفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الجارية ونسبته الى اجمالي الانفاق الحكومي والى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)**

السنوات	الانفاق الحكومي على التعليم (١)	معدل التغير السنوي (%) (٢)	نسبة الانفاق الحكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي (%) (٣)
2	6617860	25.63	١
2	9300539	40.53	١١
2	8530553	(8.28)	٨
2	9597575	12.51	٨
2	9683127	0.89	٨
2	8988201	(7.18)	١١
2	9677943	7.67	١١
2	10373294	7.18	١١
2	11856906	(14.30)	١٤
2	12424790	٤	١٩
٢	10396270		١١

(مليون دينار)المصدر : وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية، سنوات مختلفة (٢٠١٠-٢٠٢٠) .

– القيم بين قوسين ( ) سالبة .

ثانيا: عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني ويقيس هذا المؤشر إجمالي الطلبة الموجودين في التعليم العالي (الجامعي، التقني) بغض النظر عن السن، ويسهم في توفير أفضل الفرص للعمل والتوظيف وله دور هام في تنمية الوعي الثقافي ودعم التنمية البشرية، ولبيان وتحليل علاقة الانفاق الحكومي على التعليم بعدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني في العراق يمكن تتبع الجداول **(٢)** إذ يلاحظ ان الانفاق الحكومي على هذا القطاع بلغ في بداية المدة **(٦٦١٧٨٦٠)** مليون دينار بينما كان يبلغ عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني **(٤١٦٤١٤)** طالباً وطالبة في عام **(٢٠١٠)**، ومع تطور مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم شهد مؤشر عدد الطلبة الموجودين تطوراً واضحاً فيما يخص التعليم الجامعي والتقني، ، لترتفع مؤشرات التعليم الجامعي والتقني في الاعوام اللاحقة تدريجياً؛ نتيجة زيادة الانفاق الحكومي على التعليم حتى انخفض وبلغ **(٨٩٨٨٢٠١)** مليون دينار في العام **(٢٠١٥)** ليؤثر هذا الانخفاض في مؤشر عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني البالغ **(٥٧٤٩٩٧)** طالباً وطالبة وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ **(٨.٣٠–%)** في العام الدراسي **(٢٠١٤–٢٠١٥)**، بينما كان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم **(٩٦٨٣١٢٧)** مليون دينار في العام **(٢٠١٤)** وبلغت اعداد الطلبة الموجودين التعليم الجامعي والتقني **(٦٢٧٠٦٢)** طالباً وطالبة وبمعدل تغيير سنوي **(١٣.٠٦٪)** في العام الدراسي **(٢٠١٣–٢٠١٤)**؛ نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم، فضلاً عن عدم تضمين بعض المحافظات العراقية سابقة الذكر بسبب تردي الاوضاع الامنية، اما السنة الدراسية اللاحقة فقد ارتفع عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني الى **(٦٠٨٥٥٤)** طالباً وطالبة وبمعدل تغيير سنوي **(٥.٨٣٪)** ثم استمر المؤشر بالارتفاع تدريجياً في السنوات الدراسية اللاحقة حتى بلغ عدد الطلبة الموجودين في آخر المدة **(٨٦٢٨٧٦)** طالباً وطالبة وبمعدل تغيير سنوي بلغ **(٨.٨٧٪)** مع استمرار الانفاق الحكومي على التعليم في الارتفاع وبلغ في أخر المدة **(١٠٣٩٦٢٧٠)** مليون دينار في عام **(٢٠٢٠)** .**الجدول (٢) عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني في العراق للمدة (٢٠١٠–٢٠٢٠)(طالب وطالبة)**

السنوات	عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني (١)	معدل التغير السنوي (%) (٢)
٢٠١٠	٤١٦	–
٢٠١١	٤٧٦	14.39
٢٠١٢	٤٨٩	2.73
٢٠١٣	٥٥٤	13.32
٢٠١٤	٦٢٧	13.06
٢٠١٥	٥٧٤	(8.30)
٢٠١٦	٦٠٨	5.83
٢٠١٧	٦٤٧	6.44
٢٠١٨	٧٤٣	14.82
٢٠١٩	٧٩٢	6.55
٢٠٢٠	٨٦٢	٨.٨٧

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة (٢٠١٠–٢٠٢٠) .

– القيم بين قوسين ( ) سالبة .

المطلب الثالث تقدير العلاقة وتحليلها بين الانفاق الحكومي على التعليم وعدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني

١– **اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)** : بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية **(الانفاق الحكومي على التعليم)** كمتغير مستقل، **(عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني)** كمتغير تابع، وتبين أن جميعها كانت مستقرة عند الفرق الاول $I_{(1)}$ وبتوافر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج **(ARDL)** والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج

الجدول (٣) نتائج اختبار أنموذج (ARDL)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 10/31/23 Time: 23:52				
Sample: 2010Q2 2020Q1				
Included observations: 40				
Dependent lags: 1 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): X				
Deterministic: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 2				
Selected model: ARDL (1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
R-squared	0.99457	Mean dependent var		621015
Adjusted R-squared	0.99412	S.D. dependent var		118277
F-statistic	2201.66	Durbin-Watson stat		2.2714
Prob(F-statistic)	0.00000			
*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.				

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (**Eviews١٣**) يوضح الجدول ٣ أن أنموذج (**ARDL**) يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرين (**Y, X**) وقد اظهرت نتائج اختبار (**Adjusted R-squared**) أن (**X**) كمتغير مستقل قد فسر (**٠.٩٩**) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (**Y**), وأن (**١٪**) تعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الأنموذج, بعبارة اخرى أن (**٩٩٪**) هي قدرة المتغير المستقل (**X**) على التنبؤ بالمتغير التابع (**Y**) أما اختبار (**F-statistic**) عند مستوى احتمالي (**٠.٠٠٠٠٠٠**) اقل من (**٥٪**) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية .

٢- **نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)** : يستخدم اختبار الحدود لمعرفة مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وجود تكامل مشترك بين (**الانفاق الحكومي على التعليم**) كمتغير مستقل و(**عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني**) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية (**F**) وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول الاتية :**الجدول (4) نتائج اختبار الحدود (Bound Test)**

Null hypothesis: No levels relationship			
Number of cointegrating variables: 1			
Trend type: Rest. constant (Case 2)			
	Sample size: 40		
Value		Test Statistic	
18.476978		F-statistic	

1%		5%		10%		
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	Sample Size
6.480	5.763	4.53	3.957	3.757	3.223	35
6.333	5.593	4.523	3.937	3.73	3.21	40
5.58	4.94	4.16	3.62	3.509	3.02	Asymptotic
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (**Eviews١٣**) .

يوضح الجدول ٤ ان قيمة (**F-statistic**) المحتسبة بلغت (١٨.٤٧٦٩٧٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى اذ بلغت (**٤.٥٣**)، عند مستوى معنوية (**٥٪**), مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الأنفاق الحكومي على التعليم وعدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل .

٣- **اختبار الانحدار طويل الاجل** : يوضح هذا الاختبار تقدير المعلمات في الاجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول التالي :**الجدول (٥) نتائج الانحدار طويل الاجل**

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.137781	0.040447	3.407133	0.0015
C	-546790.	316887.2	-1.725505	0.0925
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (**Eviews١٣**) .يوضح الجدول (**٥**) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل، أي ان هناك علاقة طردية بين (**X**) و(**Y**) بمعنى عند تغير (**X**) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير (**Y**) بنسبة (**٠.١٣٧٨١٪**) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة وعند مستوى معنوية (**0.0015**)، وهذا منطقي جدا من الناحية الاقتصادية كلما ارتفع الانفاق الحكومي على التعليم كلما ارتفع عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني، إذ ان (**0.13781**) تمثل الميل الحدي لعدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني.

الاستنتاجات

١- اظهر الجانب التحليلي استمرار تزايد الانفاق الحكومي إلا ان الحكومة العراقية خصصت نسبة متدنية لقطاع التعليم في موازناتها العامة اسوه بباقي القطاعات، إذ لم تتجاوز نسبة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (**١٣.٧٠٪**) إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، ولم تتجاوز نسبته (**٥.١٢٪**) إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (**٢٠٢٠**) وهي النسبة الأعلى خلال مدة الدراسة في العراق .

٢- اظهرت نتائج اختبار (Adjusted R-squared) أن (X) كمتغير مستقل قد فسر (٠.٩٩) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (Y), وأن (١٪) تعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الأنموذج, بعبارة اخرى أن (٩٩٪) هي قدرة المتغير المستقل X)) على التنبؤ بالمتغير التابع

(Y) أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي (٠.٠٠٠٠٠٠) اقل من (٥٪) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية

٣- اظهرت نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل، أي ان هناك علاقة طردية بين **(X)** و**(Y)** بمعنى عند تغير **(X)** بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير **(Y)** بنسبة **(٠.١٣٧٨١٪)** وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة وعند مستوى معنوية **(0.0015)**، وهذا منطقي جدا من الناحية الاقتصادية كلما ارتفع الانفاق الحكومي على التعليم كلما ارتفع عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني، إذ ان **(0.13781)** تمثل الميل الحدي لعدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني.

التوصيات

١- يتطلب قطاع التعليم وقفه حقيقية لمعالجة كافة الاختلالات والاسراع في عملية الاصلاحات وتهيئة البيئة المحفزة على الإبداع والتميز والريادة ونشر الثقافة التقنية واعتماد الاساليب والتقنيات الحديثة في الادارة وتقويم الاداء ومكافحة الفساد الاداري والمالي .

٢- يتطلب من الحكومة العراقية توجيه انفاقها الحكومي بالشكل الصحيح والاستخدام الأمثل في كافة المجالات وعمل واجراء دراسات مستقبلية من خلال وضع استراتيجيات وطنية لتوجيه الانفاق الحكومي بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة في العراق .

٣- توفير مدارس مسائية لاحتواء المتسربين وخاصة من التعليم الابتدائي لخفض معدلات البطالة واتاحة فرصة التعلم لا كمال دراستهم وتوفير فرص جديدة ومستقبل أفضل لتحقيق الرفاه الاجتماعي .

٤- تقوية أواصر التعاون بين وزارة التربية العراقية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات العراقية الأخرى ك(وزارة التخطيط، وزارة الصحة والبيئة، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة الزراعة، وزارة الخارجية.. الخ، ودعم القطاع العام وتحفيز الجامعات الحكومية مع التأكيد على الرصانة العلمية وجودة المخرجات من الطلبة لسد حاجة سوق العمل والسعي نحو التميز والتطور .

٥- احداث موازنة دقيقة بين الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية في اصدار الموارد المتاحة مع أحداث تحسن نوعي مستمر وكيفية زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات بتخصصات جديدة، فضلاً عن تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص .

المصادر

١- فوزي, دكتور عبد المنعم, (٢٠٠٩)، " المالية العامة والسياسات المالية ", دار النهضة العربية, بيروت, لبنان .

٢- عناني، حمدي احمد، (٢٠٠٣)، " اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي والاقتصادي "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر .

٣- التميمي، مهدي حسين، (٢٠٠٧)، " مهارات التعليم دراسة في الفكر والاداء التدريسي "، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .

٤- غنيم وأبو زنط، عثمان محمد، وماجدة، (٢٠١٠)، " التنمية المستديمة "، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .

٥- ناجي، احمد عبد الفتاح، (٢٠١٣)، " التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة "، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر .

٦- أبو أصبع، صالح خليل، (٢٠٠٩)، " الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي "، الطبعة الاولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .

٧- خضير، منعم احمد، (٢٠١٢)، " النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوطن العربي "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الرابع والعشرون، العراق .

٨- محمود، بكر ابراهيم واخرون، (٢٠١٢)، " دور ديوان الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة "، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد الثالث والتسعون، الجامعة المستنصرية، العراق .

٩- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015) ، الكويت، الموقع الالكتروني : (www.iaigc.net)

١٠- وزارة التخطيط العراقية، (٢٠٢١)، الموقع الالكتروني : (http://cosit.gov.iq/) .

1- Undp, (2001), Sustainable Development, Indicators and Guidelines, New York .

Sources

.١ Fawzi, Dr. Abdel Moneim, (2009), "Public Finance and Financial Policies", Dar Al Nahda Al Arabiya, Beirut, Lebanon.
.٢ Anani, Hamdi Ahmed, (2003), "The Economics of Public Finance and the Market System: A Study in the Trends of Financial and Economic Reform," Egyptian Lebanese House, Cairo, Egypt.
.٣Al-Tamimi, Mahdi Hussein, (2007), "Teaching Skills: A Study in Thought and Teaching Performance," first edition, Dar Kunooz Al-Ma'rifa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
.٤Ghoneim, Abu Zant, Othman Muhammad, and Majda, (2010), "Sustainable Development," first edition, Safaa Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
.٥Nagy, Ahmed Abdel Fattah, (2013), "Sustainable development in a developing society in light of modern global and local changes," first edition, Modern University Office for Publishing and Distribution, Alexandria, Egypt.
.٦Abu Asbaa, Saleh Khalil, (2009), "Communication and Sustainable Development in the Arab World," first edition, Dar Al Baraka for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
.٧Khudair, Moneim Ahmed, (2012), "Economic Growth and Human Development in the Arab World," Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume Eight, Issue Twenty-Four, Iraq.
.٨Mahmoud, Bakr Ibrahim and others, (2012), "The Role of the Financial Supervision Bureau in Activating and Consolidating Sustainable Development Indicators," Journal of Management and Economics, Volume Two, Issue Ninety-Three, Al-Mustansiriya University, Iraq.
.٩Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation, (2015), Kuwait, website: (www.iaigc.net(
.١٠Iraqi Ministry of Planning, (2021), website: (http://cosit.gov.iq.(/
11.Undp, (2001), Sustainable Development, Indicators and Guidelines, New York.